الفصل الرابع

إثيوبيـا

بين التحول الديمقراطى وتحكم الاقلية

المحتويات:

١ - تعريف عام عن إثيوبيا

٢ - الإمبراطورية الإثيوبية وحكم الأقلية العرقية فى إثيوبيا.

٣ - الجبهة الشعبية لتحرير تجراى وتحكم الأقلية فى إثيوبيا

٤ - التحول الديمقراطى فى إثيوبيا فى ظل نظامها الجديد

٥ - نظام الحكم في إثيوبيا.

٦ - الانتخابات والاستقرار السياسى فى إثيوبيا

تعريف عام عن إثيوبيا

بقيت الهضبة الإثيوبية في عزلة عن العالم قرونا عديدة؛ بسبب موقعها الجغرافي الذي لم يجرؤ علي اختراقه إلا القليلون، وهي ذات مساحة شاسعه تقع عند القرن الأفريقى، لا تبعد عن خط الاستواء إلا القليل، مما يجعلها تجمع بين اعتدال الجو والشمس الساطعة معظم أيام السنة وهي بلاد ذات تاريخ مشهود موغل في القدم، تحتضن شعوبا وقبائل مختلفة الأعراق واللغات والديانات، فالإسلام والمسيحية يعيشان معاً إلي جانب عدد آخر من الديانات الأفريقية المختلفة(١).

وكان الامبراطور هيلاسلاسى الأكثر انفتاحاً علي العالم في تاريخ الامبراطورية الإثيوبية، فقد حاول الاستفادة من التطورات الحديثة من خلال لعب دورٍ كبيرٍ في بلورة ورعاية وحدة أفريقيا وقيام منظمتها، والتي أراد الامبراطور أن يجعلها قريبة منه وفوق عاصمة بلاده أديس أبابا(٢).

---

(١) صادق يلى: أديس أبابا زهرة إثيوبيا الجديدة، مجلة العربي - العدد ٤٢٩ - أغسطس ١٩٩٤.

(٢) أديس أبابا: مدينة أديس أبابا والتي تعني باللغة الأمهرية «الزهرة الجديدة» هي عاصمة إثيوبيا، مدينة حديثة لا يتجاوز عمرها مائة وعشر سنوات، وهي تقع علي ارتفاع ٤٢٠٠ متر عن سطح البحر، وتتمتع بجو يعد من أجمل الأجواء في العالم، إذ لا ترتفع درجة الحرارة في الصيف عن ٢٧ درجة مئوية ولا تنخفض في الشتاء عن ٧ درجات مئوية والمدينة تحيط بها التلال من جميع جهاتها، وقد بنيت وفقاً للاعتقاد الإثيوبي القديم الذي كان سائداً آنذاك في بناء المدن علي مثل هذه المواقع الجغرافية، من أجل الأغراض الدفاعية، فلم تكن لإثيوبيا قبل عام ١٨٨٧ عاصمة أو مقر دائم للحكومة. إذ كانت عواصمها تتغير تبعاً لتغير الملوك والرؤساء وكان اختيار المدينة التي تكون عاصمة يعتمد علي الملك أو الرئيس الذي يعد قاهراً أو غالباً في حربه ضد الملوك الآخرين. ولقد وقع اختيار الإمبراطور منليك الثاني الذى حكم إثيوبيا سنة ١٨٨٧م علي أديس أبابا؛ لتكون عاصمة لبلاده ومنطلقا لإعادة توحيد إثيوبيا المقسمة والمجزأة.

السعودية
البحر الأحمر
السودان
إريتريا
اليمن
خليج عدن
جوندار
بحر دار
ديزيله
ديزيله ماتيمهوين
سنافا
دسي
أديس أبابا
جيما
جيما
كافا
اثيوبيا
الصومال
كينيا

لبمنحها القوة والدعم ويجعل منها مصدر قوة لأفريقيا، التي كانت آنذاك مهددة بأخطار التمزق والشتات بفعل النزعات الانفصالية ومشكلات الحدود، التي أفلح الإمبراطور هيلاسلاسي ومن خلال نفوذه الكبير، في أن يجعلها حدودا غير قابلة للمساس بنص في أحد بنود ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية[1].

وقد أخذ علي الإمبراطور مقابل إحساسه الأفريقي الوحدوي القوي، صلابته في الدفاع عن خطأ ارتكبه عام ١٩٦٢ بتخطيه لقرار الأمم المتحدة الفيدرالي، الخاص بإقليم إريتريا والذي ارتبط بهذا الاتحاد مع إثيوبيا كخطوة تبغي تقرير المصير والاستقلال وليس العكس، كما توضح هدف الإمبراطور هيلاسلاسي من قرار الضم. وقد حاول الإمبراطور تطبيق نظريته ونظرية أسلافه في المحافظة علي الإمبراطورية الإثيوبية القائمة علي الضم والابتلاع ومن ثم الصهر عن طريق القوة والبطش وإذ نجحت هذه النظرية «نسبياً» في تحجيم طموحات الصوماليين في أوجادين، وألارومو، والعفريين، وهؤلاء كانوا ولا يزالون أكثر شعوب إثيوبيا تمتعا بشكل من أشكال الحكم الذاتي، القائم علي احترام النفوذ الديني للسلاطين العفر وأبرزهم السلطان علي مرح وبعض الأحزاب السياسية بعد التحول الديمقراطي، الذى شهدته إثيوبيا في أثناء حكم الحزب الديمقراطي لشعوب إثيوبيا.

إلا أن التمرد الإريتري القوي علي هذه السياسة الإمبراطورية الهادفة إلي بسط نفوذ «الأمهرة» علي القوميات الأخري المجاورة، جعل من المسألة الإريترية «القنبلة الموقوتة» التي تنفجر تحت أقدام كل الذين حاولوا الاستمرار في عملية السيطرة والدمج عن طريق القوة والحديد والنار.

---

(١) سيد أحمد خليفة :منجستو سجن الامبراطور بعد وفاته، جريدة الشرق الأوسط - العدد ٤٨٣٤ - جدة، ٢٢/ ٢/ ١٩٩٧.

الإمبراطورية الإثيوبية وتحكم الأقلية فيها:

وهنا، يجدر بنا أن نشير إلي إثيوبيا وتحكم الأقلية فيها: لتأكيد حقيقة تاريخية ألا وهي أن سياسة الضم والقهر والاستعباد لشعوب القرن الأفريقي، التي مارستها إثيوبيا طوال حقبة من الزمن وفي غفلة من الرأي العام العالمي، قد ولت بل سقطت إلي الأبد.

وبالمقارنة بين الصومال وإثيوبيا وضعنا أمام صورتين بالغتي التناقض واللامنطق:

فبينما تتوافر للشعب الصومالى عديد من عناصر الوحدة والتماسك، كان مصيره التفكك إلى خمسة أجزاء، وفى المقابل استعملت القوة والإكراه وعمليات الضم المتصلة لبناء (الإمبراطورية الإثيوبية)، علي حساب الشعوب المجاورة لها في المنطقة وحتى بعد استقلال المستعمرات وإعلان القوى الدولية والحكومات الأفريقية عن تمسكها بالحدود الموروثة، تغاضى الجميع لأسباب مختلفة عن عملية ضم إثيوبيا لإريتريا بالعنف والإكراه. وكان الشعب الإريترى المناضل رفض هذا الضم وقاتل لمدة ثلاثين عاماً متصلة وفى أجواء بالغة القسوة والعنف والعداء والتجاهل، وشكل طوال هذه العقود أحد أهم عناصر عدم الاستقرار فى منطقة القرن الأفريقى؛ حتى نجح أخيراً فى تحرير كل أرضه ووطنه، وإذا عدنا إلي ما قبل الاستعمار فى المنطقة، نجد أن الإمبراطورية الحبشية لم يكن لها وجود قبل عهد منليك. وكانت محصورة في أراضى الأمهرة فى (جوجام) شمال شرقى «شوا» وجنوب إقليم «تيجراى». ومنذ نهاية القرن التاسع عشر

وفى ظل المساندة الاستعمارية الأوروبية التي كفلها مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥)، بدأ التوسع الحبشى في كل الاتجاهات ليضم شعوباً مختلفة ومتميزة ليحكمها بالقهر والإكراه، وكان أبرزها: التيجراى الذين كان لهم ماضٍ عريق فى المنطقة (والأورومو) ذوو الغالبية الإسلامية المقهورة، وقطاع مهم من أرض وشعب الصومال الغربى فى منطقة (أوجادين). وأخيرا، حاول هيلاسلاسى اغتصاب حرية ووجود الشعب الإريترى، الذى أعلن الثورة وأشعل النار التى هزت أركان الإمبراطورية كلها. ولقد كان سقوط إمبراطورية وريث منليك (هيلاسلاسى) أسد «يهوذا» فى عام ١٩٧٤ بالانقلاب العسكرى المدعوم شعبيا، هو بداية النهاية لتحكم الأقلية (الأمهرية) التى فرضها الاستعمار ضد مشيئة بقية الشعوب العريقة فى إثيوبيا، وكان الصمود الإريترى وتعاظم المعارضة الداخلية ضد السلطة التى زرعها الغرب وأمدها بعوامل القوة والتوسع والقهر. ومن خلال هذا الانقلاب أطلت فرصة ذهبية لإنهاء الإرث الاستعمارى القديم وسلبياته المدمرة، من خلال إعلان حق تقرير المصير للشعب الإريترى حقناً للدماء وعن طريق إعادة صياغة وتحديث الدولة علي أسس ديمقراطية. وكانت هذه الخطوات هى البداية الجادة والصحيحة لحل مشكلات القرن الأفريقى المتداخلة، ولكن ديكتاتوراً عسكريا صغيراً محملا بالعنصرية والتعصب والعقد النفسية، نجح في قتل قادة محاولات التغيير مثل الجنرال أمان عندوم وغيره، وقفز إلي السلطة مسنوداً بكل قوى السيطرة العالمية ثم اختار أن يلبس الثوب الاشتراكى، ليستقطب دعم السوفييت وحلفائهم ثم يفتح دورة جديدة من العنف والقهر والدمار والجوع؛ وليحاول اطالة عمر إمبراطورية متهالكة من خلال ثوب عصرى لم يكن أقل وحشية

وضياعا وغربة من ثوب هيلاسلاسى ومنليك. ومرة أخرى، استطاع تذويب كل التناقضات الثانوية لمصلحة حرب التحرير واستطاعت الفصائل الإريترية - وعلي رأسها الجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا - وضع استراتيجية جديدة تقوم علي التعاون مع كل قوى المعارضة الإثيوبية وتثوير كل الشعوب والعناصر المضطهدة داخل الإمبراطورية لنقل: المعركة إلي داخل أديس أبابا وإثيوبيا كلها .. وبهذا الموقف انتزعت الثورة الإريترية أهم أسلحة «منجستو هيلى مريام» وأحد أهم أسلحة النصر وفى المقابل، لم يؤد إصرار منجستو علي التمسك بامتيازات «الأمهرا» وبسلوكه «الديكتاتورى» وبناء جيش ضخم، يمارس من خلاله أقصى درجات العنف والدمار ضد الشعب الإريترى، ثم ضد كل فصائل المعارضة الإثيوبية[1]. ولم يؤد هذا إلى استمرار النظام بقوته، وكان من نتائجه مزيد من الدمار والانهيار الاقتصادى والجوع؛ مما كان يؤدى بدوره إلي زيادة اتساع قاعدة المعارضة ودفع قوى جديدة إلى ميدان الصراع.

الجبهة الشعبية لتحرير تجراى وحكم الأقلية العرقية فى إثيوبيا:

عودة إلى الوراء قليلاً عن التاريخ القديم لأبناء قومية تجراى حيث أنهم بعد أن كانوا حكام منذ عدة آلاف سنة أصبحوا بعد سقوط حكمهم من القوميات المضطهدة والمقلوبة على أمرها إلى عدة قرون وعانوا من الظل والهوان ما لم تعانيه أى قومية من القوميات الأثيوبية باستثناء أبناء قومية أرومو والتى تعتبر من أكبر القوميات الإثيوبية حيث كان أقليم تجراى من أقوى القوميات الإثيوبية فى التاريخ القديم والوسيط منذ

(١) محمد عثمان أبو بكر: إريتريا من الثورة إلى الدولة، بحث غير منشور القاه المؤلف فى سمنار معهد البحوث والدراسات الأفريقية عام ١٩٩٦ تحت إشراف الأستاذ الدكتور رجب محمد عبدالحليم أستاذ التاريخ الإسلامي ورئيس قسم التاريخ.

قيام مملكة أكسوم والتى كانت تتكون من عدة ممالك مجاورة لها والتى تأسست فى الهضبة الاثيوبية فى أقليم تجراى، حوالى القرن الثامن ق.م ومن خلال تتبعنا فى دراستنا التاريخ الإثيوبي القديم إن مملكة أكسوم كانت قائمة بذاتها وكان لها دور وتأثير فى عموم إثيوبيا والدول المجاورة لها منذ فجر التاريخ الاثيوبي القديم، وقد تأسست هذه المملكة من القبائل السامية التى هاجرت من الجزيرة العربية (اليمن)، على شكل موجات متعاقبة، واستقرت فوق هضبة الحبشة ثم انصهرت حضارتها المنقولة معها بتقاليد وعادات الأقوام الحامية الذين سبقوهم الى هذه المرتفعات. ويعد التجرينيين أبناء وأحفاد أولئك السبئيين والحميريين الذين انشؤ مملكة أكسوم التاريخية والتى نشأت من قبائل حبشات والاجعزيان العربية قبل الميلاد فى هذه المنطقة من الهضبة الاثيوبية الشمالية بأقليم تجراى.

وكما هو معروف أيضا أن إريتريا تمتلك مع أكسوم تاريخاً وتراثاً مشتركاً يتمثل فى التكوين البشرى والثقافى واللغوى والحضارى لأجزاء كبيرة من إريتريا وخاصة هضبتها وكان أشهر ملوكها عيزانا وكان أول ملك اعتنق المسيحية حوالى عام ٣٥٠م كما أعلنت مملكة أكسوم المسيحية دينا رسمياً لها.

وقد اندثرت هذه المملكة فى القرن الثامن الميلادى، وبعد موت الأمبراطور التجراوى «يوهنس» انتقل العرش إلى الأمهرة والامبراطور منليك، المنتمى إلى سلالة «شوا» الحبشية المنافسة، وانتقل المركز الأمبراطورى من مدينة أكسوم فى تجراى القديمة إلى أديس أبابا عاصمة شوا ولم ينسوا التيجراويون ذلك بمرارة وأصبح العداء متحكم بينهم وبين الأمهرا وقد قامت أكثر من الثورة فى هذا الأقليم لاستعادة سيطرتهم من جديد ولكن دون جدوى لقد تمكنوا منهم الأباطرة الأثيوبيين وحكموهم عدة

قرون بالبطش ولإرهاب والتدمير ومن أهم الثورات والتمرد التى شهدتها منطقة تجراى، تلك الثورة التى انفجرت فى شهر أغسطس عام ١٩٤٣ بقيادة «بلاتا هيلى ماريام» وهزموا فيها القوات الإثيوبية فى أقليمهم واستولوا على عدد من المراكز الإدارية بما فيها مدينة (عدى قرات) كبرى مدن التجراى وأصبح الأقليم تحت سيطرتهم بعد أن الحقوا الخسائر الفاضحة ضد القوات الاثيوبية ولم تخمد الثورة الى بعد تدخل القوات البريطانية حيث قامت الطائرات البريطانية من عدن بقصف التمرد بناءاً على طلب الأمبراطور[1] وهكذا لم تنتهى مقاومة أهل تجراى ضد نظام الحكم الأمهرى. فى أثيوبيا إلى بعد إنتصار الجبهة الشعبية لتحرير تجراى فى عام ١٩٩١ بالتحالف مع الثورة الإريترية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا. وما أعقب ذلك بقيام جمهورية إثيوبيا الديمقراطية ووصول أبناء تجراى إلى السلطة بعد نضال طويل استغرقت عدة قرون قدم فيه أبناء هذا الأقليم الكثير من التضحيات وعانوا الأمرين من جراء حكم الأمهرا كبقية القوميات الأخرى فى إثيوبيا وهنا يجدر بنا أن نشير إلى هذه الملاحظة قبل الدخول فى تجربة الديمقراطية فى إثيوبيا وهى أن الحكام الجدد الذين يحكمون الأن فى أثيوبيا هم من قومية تجرينيية وهى جماعة عرقية ثقافية لاتملك الأغلبية بل هى أقلية تحكم بالتحالف مع بقية القوميات الأخرى فى البلاد ومهما يكن من الإجراءات الدستورية التى قامت بها السلطات الحاكمة فى أديس بابا والإقرار بمبدأ الديمقراطية فى إثيوبيا ومنح كافة القوميات الحقوق المشروعة من الحكم المحلى فى إطار الدولة المركزية والتى يشارك فيها الجميع إلى حد ما إلا أن الأحساس

(١) سير. ح. ك. ن. تريفا سكيس! إريتريا مستعمرة فى مرحلة الأنتقال ١٩٤١ ــ ١٩٥٢ ص ١١٥ دار المسيرة بيروت ١٩٦٠.
أبابا لم يزد عددهم علي ٢٠٪ بينما كانت هذه النسبة أقل منها في الأرياف والمدن الأخري.

مازال موجوداً من بعض القوميات بأن أبناء قومية تجراى هى التى تحكم فى البلاد برغم من أنها تشكل أقلية عرقية وقد ظهرت عدة بوادر لهذه المعارضة ولكن السلطة المركزية بقيادة زيناوى أخذت تمتص هذه النغمة بزكاء وبروح من المسؤلية وهكذا يشكل بعض أبناء هذه القوميات معارضة ضد النظام الحاكم بقيادة الجبهة الثورية لشعوب إثيوبيا كما أن البعض الآخر يتحالف مع نظام الحكم في إطار الدستور الإثيوبى الجديد والذى يقر من حيث المبدء حق القوميات في الانفصال وفق الشروط الموضحة فى الدستور الإثيوبى ومهما يكن من أمر فإن تجربة الديمقراطية فى إثيوبيا فريدة من نوعها وتتماشى مع الظروف المحلية للبلاد والتى تعد متحف للشعوب والقوميات المتباينة وبرغم من ذلك فى إن القيادة الإثيوبية الحالية تتمتع بزكاء وحنكة سياسية مقتدرة عن بقية الدول المحيطة بها فى منطقة القرن الأفريقى لإتاحة ممارسة الديمقراطية المحسوبة وحق التعبير وحرية الرأى للجميع دون جنوح.

التحول الديمقراطي في إثيوبيا فى ظل نظامها الجديد:

من المعروف أن الشعوب الإثيوبية عانت كثيراً من الأنظمة الديكتاتورية، سواء، كان في عهد الإمبراطور هيلاسلاسي أم في عهد الدرق بزعامة منجستو هيلي ماريام، الأمر الذي دفع الإثيوبيين بمختلف قومياتهم وأعراقهم يتمردون علي الأنظمة الدكتاتورية، التي تستند في بقاء حكمها علي القمع والقتل والتدمير، وتوالت الانتفاضات الجماهيرية ضد السلطة المركزية وأخذت في كثير من الأحيان طابعاً عرقياً ودينياً وإقليمياً وقد أدركت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى بزعامة مليس زيناوي إستحالة الاستمرار في حكم الشعوب الإثيوبية بالحديد والنار، ولا سيما

وإنه ينتمي إلي قومية تيجراى التي كانت هي الأخري عرضة للاضطهاد والتشريد علي أيدى زبانية الأنظمة السابقة وعندما وصل للسلطة عمد علي تشكيل جبهة عريضة بالتحالف مع القوميات الأخري تحت اسم الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، كما قام بتقسيم أثيوبيا إلي ١٤ قومية بدلاً من التقسيم الإداري السابق الذي كان يضم عدة قوميات في إقليم واحد، وذلك لكسب ود هذه القوميات وإشعارها بالمكاسب التي تحققت لها بمنح كل قومية حكماً ذاتياً لإدارة أمورها في منطقتها[١].

نظام الحكم في إثيوبيا:

أنشأت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى بزعامة زيناوي لضمان سيطرتها علي الحكم في إثيوبيا، تحالفاً عريضاً تحت اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، وهي عبارة عن تحالف بين أحزاب عديدة تنتمي إلي القوميات المختلفة.

ومن خلال هذا التحالف حقق في الانتخابات الأخيرة الأغلبية المطلقة، خولته للحكم المطلق.

الانتخابات والاستقرار السياسي في إثيوبيا

شهدت إثيوبيا في السابع من مايو لعام ١٩٩٥ انتخابات تاريخية تعتبر الأولي من نوعها التي تجري في البلاد في ظل نظام حزبي -

---

(١) إذا أمعنا النظر بتعمق نجد أن هذا التقسيم العرقي معمول بذكاء، كان الهدف منه تأكيد سيطرة الحكومة المركزية علي الأوضاع، ومن ناحية أخري منح الأقاليم حكماً ذاتياً محسوباً لأرضاء رغبات هذه الشعوب.

تعددي. وتجئ هذه الانتخابات تدشيناً عملياً لانتهاء الفترة الانتقالية التي عاشتها البلاد منذ الإطاحة بنظام الرئيس السابق منجستو هيلى مريام عام ١٩٩١، وكانت الفترة الانتقالية قد خصصت بالكامل لإقرار دستور جديد ودائم للبلاد، وجري بالفعل الانتهاء من هذه المهمة في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٤، وأصبحت إثيوبيا للمرة الأولي في تاريخها دولة علمانية ديمقراطية فيدرالية بموجب الدستور الجديد، كما نظم هذا الدستور عملية توزيع السلطات بين المستوي الاتحادي والمستويات الإقليمية، أي بين السلطة المركزية في العاصمة أديس أبابا وبين سلطات الأقاليم الـ١٤ الأمهرا، والأورومو، والتيجراى، والجنوب، وأديس أبابا، والأوجادين، والعفر، وبني شنقول، وجامبيلا، ومع إقرار الدستور من قبل الجمعية التأسيسية المنتخبة، فان العملية السياسية الانتقالية في إثيوبيا تكون قد وصلت إلي غاياتها وأهدافها الموضوعة، الأمر الذي فتح الطريق أمام اجراء الانتخابات حسب الاتفاق القائم فيما بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية عقب الإطاحة بنظام منجستو، وجرت الانتخابات بالفعل علي مستويين، أولهما مستوي البرلمان الفيدرالي، ويبلغ عدد مقاعده ٥٠٠ مقعد، تنافس عليها حوالي ٢٠ حزباً وتنظيماً سياسياً. وثانيهما، مستوي البرلمانات الإقليمية الـ ١٤، وكان باب التنافس فيها مفتوحاً أمام جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية، ومن ثم، مثلت الانتخابات الإثيوبية بداية لمرحلة جديدة في حركة التطور السياسى في البلاد، ويفترض في هذه المرحلة الجديدة العودة إلي نمط الحياة السياسية الطبيعية وفق أسس ديمقراطية - علمانية عقب انتهاء الفترة الانتقالية.

ومن ثم، فان الوقوف علي جملة التطورات التي أفضت إلي هذه

الوضعية يقتضي التعرف أولا على المحطات الكبري في حركة التطور السياسي في إثيوبيا خلال السنوات القليلة الماضية، مع رسم صورة تقريبية للخريطة السياسية الإثيوبية، والاحتمالات المستقبلية القائمة في مواجهة النظام الجديد المنتخب في إثيوبيا.

* * * *

نجحت التنظيمات والأحزاب الثورية في الإطاحة بنظام الرئيس السابق منجستو هيلى مريام في عام ١٩٩١ في إثيوبيا. وفي أعقاب ذلك، قامت تلك التنظيمات، وفي مقدمتها الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، بالاتفاق علي ميثاق - نظاماً معيناً - لتسيير الحركة السياسية في البلاد وفق جدول زمني متعدد المراحل، خصصت المرحلة الأولي منه لإجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس انتقالي، يتشكل علي أساسه البرلمان والحكومة لإعداد مشروع الدستور الاتحادي وتشكيل الأجهزة الاتحادية المنتخبة ديمقراطياً. وتم علي أثر ذلك تشكيل لجنة متعددة الآراء والاتجاهات من ممثلي الشعوب والقوميات، وقامت هذه اللجنة بوضع مشروع الدستور، وشارك في أعمال اللجنة خبراء ومستشارون من دول أفريقية وآسيوية وأمريكية، وقد استحدث مشروع الدستور عدداً من المبادئ والقواعد الجديدة في حياة المجتمع الإثيوبي مثل النظام الاتحادى الفيدرالي وتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم. ومثل موضوع اللغة القومية علي المستوي الاتحادي واللغات القومية علي مستوي الأقاليم. وقد تأخرت هذه المرحلة قليلاً عن موعدها المقرر، حيث كان يفترض أن تنتهي من إعداد مشروع الدستور في أواخر عام ١٩٩٣، إلا أنها انتهت

في منتصف عام ١٩٩٤، وقامت الحكومة بنشره. وبات الدستور جاهزاً للإقرار والمصادقة عليه. فيما عدا بعض الموضوعات التي تبلور بشأنها أكثر من صياغة أو رأي مثل ملكية الأرض الزراعية، التي سبق أن أخضعت للتأميم في ظل نظام منجستو هيلى مريام السابق، وتخطيط حدود الأقاليم وتحديد عددها، وحق تقرير المصير للشعوب والقوميات في الدولة، وخاصة إجراءات وترتيبات ممارسة هذا الحق بعد إعلان الدستور الدائم. وعلي أية حال، فان الانتهاء من إعداد مسودة الدستور قد فتح الباب في شهر يونيو ١٩٩٤ أمام انتخاب الجمعية التأسيسية التي تتولي مناقشة مشروع الدستور، وكان لها حق التعديل وإعادة الصياغة بدون قيود مسبقة. وقد شاركت جماعات عديدة من أوربا وأمريكا وأفريقيا في الإشراف والمراقبة علي إجراءات الانتخابات، ووصفت بأنها كانت نزيهة وحرة. وتولت هذه الجمعية التأسيسية أعمالها عقب الانتخابات، واستغرقت حوالي سبعة شهور، وانتهت بالفعل في ديسمبر ١٩٩٤ من إقرار الدستور الجديد والدائم، وربما يتمثل الإنجاز الأكبر للجمعية التأسيسية في هذا الشأن في أنها استطاعت حسم إشكالية تقرير المصير للقوميات والشعوب الإثيوبية، حيث نص الدستور الدائم علي أن قيام الدولة إنما يتم بالاختيار الحر، وليس بالقصر والاجبار، ولجميع القوميات والأقاليم الحق في أن تطالب بتقرير المصير من خلال تصويت في المجلس التشريعي الإقليمي. فاذا أجيز هذا المطلب بأغلبية حددها الدستور، يرفع القرار إلي البرلمان الفيدرالي للمناقشة والمصادقة. وبموجب النص الدستوري، فان المطلب يعرض علي الاستفتاء الشعبي بالأقاليم في مدة

زمنية لا تزيد علي ثلاث سنوات منذ بدء العملية في المجلس الإقليمي، فاذا حصل المطلب علي أغلبية الأصوات تقبل الدولة النتيجة، وهي الانفصال عن الدولة الإثيوبية، وتكوين دولة جديدة لهذه القومية.

* * * *

بانتهاء أعمال الجمعية التأسيسية، بات الطريق مفتوحاً أمام إجراء الانتخابات متعددة الأحزاب، فيما كان بمثابة الخاتمة لمسيرة استغرقت قرابة أربعة أعوام من العمل السياسي الانتقالي، إلا أن هذه المسيرة لم تتم بشكل سليم وتعاونى علي الإطلاق، وانما نشأت حالة من التباعد والتنافس بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية، وبشكل عام، فان هذا التباعد كان ناتجاً في أحد أهم جوانبه عن التعدد المذهل في الأحزاب والتنظيمات في إثيوبيا، حيث برز في الساحة السياسية الإثيوبية في الوقت الراهن العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية، ويزيد عدد هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية، حسب بعض التقديرات عن ٦٠ حزباً سياسياً في البلاد. ويعود التعدد الملحوظ للأحزاب السياسية في إثيوبيا إلي أن تلك الأحزاب تمثل التعبير السياسي - التنظيمي عن الكيانات القومية والقبلية القائمة في البلاد، حيث يصل تعداد سكان إثيوبيا إلي حوالي ٥٠ مليون نسمة منقسمين إلي ما يزيد علي ١٥٠ قبيلة، ويتحدثون حوالي ٩٣ لغة ولهجة، ويدينون بعشرات الديانات والمعتقدات السماوية والوضعية، وقد حرصت معظم القبائل علي إنشاء أحزاب سياسية خاصة بها، مما يعني أن الأحزاب السياسية في إثيوبيا تنهض في الأساس علي ركائز قبلية وجهوية، إلا أن الملاحظ مع ذلك أنه ليس هناك حزب أو تنظيم

سياسي واحد كبير يعبر عن القبيلة الواحدة بالكامل، وانما هناك حالة من التشرذم والانقسامات النسبية التي تشهدها كافة القبائل الإثيوبية، فقومية الأورومو، أكبر القوميات الإثيوبية شهدت نشوء العديد من الأحزاب، بعضها ارتضي دخول الانتخابات والمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية، بينما عارض البعض الثاني الانتخابات لأسباب سياسية، في حين اختار البعض الثالث منها طريق المقاومة المسلحة للنظام الحاكم. ومن ثم، أصبحت هناك ثلاثة أحزاب أورومية كبري، وعشرات الأحزاب الصغيرة، وتتمثل الأحزاب الكبيرة في : المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو، والجبهة الثورية المتحدة لشعب الأورومو، وجبهة تحرير الأورومو. أما الأحزاب الأورومية المعارضة سياسياً وعسكرياً للنظام، فأبرزها هي : جبهة تحرير الأورومو، والجبهة الإسلامية لتحرير الأورومو. وفيما يتعلق بقومية الأمهرا، فإن الحزب الأكبر الممثل لها هو الحزب الوطني لشعب الأمهرا، ويشارك هذا الحزب بالفعل في النظام الحاكم، وليست هناك أحزاب أمهرية أخري ذات وزن، إذ أن جميعها صغير الوزن مثل حزب مرامبسا، في حين أن بعض الأحزاب الأمهرية الأخري اختار معارضة الانتخابات مثل جبهة عموم الأمهرا، أما القومية التيجراوية، فتعتبر أكثر القوميات تماسكاً وتنظيماً بحكم قياداتها للتجمع الحاكم، والحزب الأكبر الممثل للتيجراى، الذي يعتبر العنصر الرئيسي في الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة، وهناك أيضاً بعض الأحزاب الصغيرة التي نشأت في أوساط قومية التيجراى، إلا أنها لا تمثل تهديداً لمكانة الجبهة الحاكمة بحكم قدراتها التنظيمية والدعم الشعبي لها، علاوة علي أن الجبهة

استطاعت أيضاً الحصول علي تأييد الكثير من الحركات القومية الصغيرة الأخري، والتي عملت علي دعم مرشحي جبهة التيجراى، وبالمثل فان لقومية العفر تنظيماً سياسياً متماسكاً هو جبهة تحرير العفر، مما أدي إلي ظهور عدة أحزاب جديدة أخري، أبرزها: المنظمة الديمقراطية لتحرير العفر، وأيضاً لشعب بني شنقول تنظيمه السياسي - الحزبي متمثلاً في حركة تحرير شعب بني شنقول، وظلت هذه الحركة محتفظة بتماسكها حتي العام الماضي، ولكن دوامة الصراع نشبت فيها، وظهر لذلك حزب جديد سمي «الحزب الديمقراطي لشعب بني شنقول وغرب إثيوبيا»، وبالإضافة إلي ما سبق، هناك العصبة الديمقراطية الصومالية التي تضم أكثر من ١١ تنظيماً صومالياً في إقليم أوجادين، وتقف هذه العصبة مع التجمع الحاكم، أنشئت في الأصل لمواجهة جبهة تحرير الأوجادين والاتحاد الإسلامي الصومالي اللذين يطالبان بانفصال الإقليم عن إثيوبيا، وقد أدي التعدد الهائل في الأحزاب والتنظيمات السياسية إلي قيام النظام الحاكم في إثيوبيا بوضع شروط صارمة للمشاركة في الانتخابات، وذلك لضمان الجدية وعدم تبديد أصوات الناخبين.

ومن ثم، فقد أدت هذه الوضعية إلي انفجار الخلافات والصراعات منذ البداية بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية حول العديد من القضايا، وكان أغلب الصراع والخلاف منصباً بين كل من الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة بزعامة ملس زيناوي،وتعبر هذه الجبهة بالأساس عن قومية التيجراى من ناحية، وبين أحزاب وتنظيمات قومية الأورومو والأمهرا من ناحية أخري، وانطلق الصراع في جوهره من إحساس أبناء هاتين القوميتين بأن النظام الحالي الذي يسيطر عليه التيجراويون لم

يعطهم حقوقهم التي كانوا يطالبون بها، ذلك أن شعب الأورومو يعتبر نفسه بمثابة القومية الأكبر علي الإطلاق من حيث التعداد السكاني، لكونه يمثل ثلث سكان أثيوبيا، الأمر الذي دعى بعض الأحزاب والتنظيمات الأورومية إلي المطالبة بضرورة الحصول علي مكانة القيادة في التحالف الحاكم القائم في إثيوبيا، بينما يطالب البعض الآخر من أحزاب الأورومو، لاسيما ذات التوجه الإسلامي، بانفصال الأورومو تماماً عن إثيوبيا وتكوين دولة أوروميا الكبري، وبالمثل، فان أحزاب الأمهرا تستند في معارضتها للنظام الذي يسيطر عليه التيجراويون، علي أن الأمهرا يمثلون ثاني أكبر قومية في البلاد، كما أن عناصر الأمهرا تمثل الشريحة الأكبر وزناً وتأثيراً وفاعلية في النخبة السياسية والمثقفة في المجتمع الإثيوبي، وهو ما يمثل نتاجاً لاحتكار قومية الأمهرا للحكم في العهود السابقة.

وبالتالي، فقد أدي حنق قومية الأورومو والامهرا علي النظام الحاكم الذي يسيطر عليه التيجراويون، إلي خروج قطاعات كبيرة منهما من دائرة التحالف الحاكم. إلا أن الأحزاب والتنظيمات التي تنتمي إلي هاتين القوميتين قد اختارت أساليب مختلفة للمعارضة، حيث اختارت بعض هذه الأحزاب والتنظيمات طريق المعارضة السياسية السلمية في إطار قبول عام بالقواعد التي أجازتها الجمعية التأسيسية، بل والموافقة أيضاً علي البرنامج الزمني للانتخابات، وتبنت هذا الموقف تحديداً الجبهة الثورية المتحدة لشعب الأورومو وجبهة تحرير شعوب الأورومو (قومية الأورومو)، وأيضاً مثل الحزب الديمقراطي الوطني الإثيوبي والحزب الاتحادي الديمقراطي الإثيوبي وحزب موامبسا والرابطة الديمقراطية الأمهرية (قومية

الأمهرا). أما البعض الآخر من هذه الأحزاب والتنظيمات، فقد اختار طريق المعارضة المسلحة، وهي تنتمي أيضاً إلي نفس القوميتين الكبيرتين، مثل جبهة تحرير الأورومو والجبهة الإسلامية لتحرير الأورومو (الأورومو)، وجبهة الوحدة الإثيوبية ومنظمة الجيش المستاء (الأمهرا)، وتسعي هذه الأحزاب والجبهات المسلحة إلي تقويض الأمن والاستقرار في إثيوبيا، كما أن هناك معارضة قوية للغاية في إقليم الأوجادين الصومالى.

وعلي أية حال، فان هذه المعارضة السياسية والعسكرية لم تفلح في إعاقة عملية الانتخابات، ولقد فازت الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة بأغلبية المقاعد ٩٩٪ ومع ذلك، فان الجانب الأكثر إثارة للاهتمام يتعلق في الأساس بالاحتمالات المستقبلية للسياسة الإثيوبية، داخلياً وخارجياً، في مرحلة ما بعد الانتخابات، لاسيما علي الصعيد الاقتصادي، فمن المعروف أن الصراعات الداخلية الضارية والفساد الحكومي والتخبط السياسي الممتد قد تسبب في إفقار الدولة الإثيوبية تماماً، بحيث باتت في الوقت الراهن من بين أكثر الدول فقراً في العالم حسب تقديرات الأمم المتحدة، الأمر الذي يفرض عبئاً ثقيلاً علي الدولة، وقد عملت الحكومة الانتقالية السابقة علي تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وقواعد الخصخصة ودعم القطاع الخاص، ويساند هذا التوجه البنك الدولي والدول المانحة، مما أدي إلي تدفق الاستثمارات الأمريكية والأوروبية إلي إثيوبيا، وشكلت تلك الدول ما عرف بـ «اللجنة الدولية للوساطة شبه الدائمة في إثيوبيا»؛ بهدف ضبط الموقف والحيلولة دون تصعيد التوتر بين الحكومة الاتحادية والأحزاب والجماعات الأخري في البلاد، مما ساعد في الكثير من

الحالات علي الحفاظ علي قوة الدفع في مسار التطور الديمقراطي الإثيوبي.

وبالإضافة إلي ما سبق، فان التحدي الأكبر الماثل أمام الحكومة في إثيوبيا يتمثل في التشرذم السياسي الهائل، علي كافة المستويات. ذلك أن التفتت والتشرذم المذكور لا يقوم فقط علي مستوي القوميات الإثيوبية الكبري، ولكن أيضاً يندر أن توجد قومية واحدة متماسكة علي الصعيد السياسي - الحزبي في إثيوبيا، أضف إلي ذلك، أن الجانب الأكثر خطورة لهذه الوضعية يتمثل في لجوء بعض الجماعات المعارضة إلي استخدام القوة المسلحة. سواء لتصفية خلافاتهم القائمة مع النظام الحاكم (مثل جبهتي الأورومو والأمهرا) أو بهدف الاستقلال بالإقليم عن الدولة الإثيوبية (مثل موقف جبهة تحرير الأوجادين والاتحاد الإسلامي الصومالي، اللذين يطالبان باستقلال الأوجادين). ومن ثم، فان جملة هذه التحديات تستلزم من النظام القائم في إثيوبيا قدراً أكبر من الحنكة والتوازن في إدارة شبكة التفاعلات السياسية والاقتصادية في البلاد، بما يساعد علي تحقيق حالة أكثر رسوخاً من الاندماج والتكامل بين قطاعات وقوميات الشعب الإثيوبي، بدلاً من تفاقم خلافاتها إلي درجة الصراع المسلح، وعلي كل حال، فإن الرئيس زيناي يعد من الزعماء الأفارقة، الذين يمتازون بالحنكة والمرونة السياسية، مما مكنته من الأستمرار في قيادة هذه الشعوب المتناحرة في إثيوبيا.

وهكذا، فما أن حدث التغيير العالمى ونشأت ظروف أدت إلى رفع الحماية الخارجية عن سلطة الأقلية الديكتاتورية الحاكمة، حتى حدث

الانهيار السريع، ثم تهاوى جيش النصف مليون أمام قوى الثورة الاريترية وحليفتها الجبهة الشعبية الديمقراطية، وسقطت الامبراطورية الاثيوبية وإلي الأبد.